



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٧ ايار (مايو) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ السيسي: الاقتصاد المصري ينمو 5.4 في المئة



وأكد السيسي، أن "الدولة في الفترة الحالية تجري عددا من الإصلاحات في عدة مسارات، أولها مسار المترو"، موضحا أن "قرار زيادة أسعار

التنكر لم يكن منه مفر، ومع ذلك حاولت الدولة تخفيف وطأة ارتفاع الأسعار على المواطن من خلال تقديم الاشتراكات المدعمة، وعدم المساس بأسعار تذاكر الطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن"، لافتا إلى أن "الإصلاحات الاقتصادية ستطبق في كافة القطاعات وخصوصا الكهرباء، والمياه والصرف الصحي".

كشف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عن نمو الاقتصاد المصري بنسبة 5.4 في المئة خلال الربع الثالث من السنة المالية الحالية 2018-2017، وذلك بعد تحقيق نمو بنسبة 5.3 في المئة خلال الربع الثاني من السنة المالية.

ولفت السيسي، إلى أنه "من المأمول أن يبلغ معدل النمو 5.5 أو 5.6 في المئة خلال الربع الرابع، حيث تبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو/تموز، وتنتهي في 30 يونيو/حزيران"، موضحا أن "كل ما لن تستطع الدولة إنجازه في الوقت المناسب سيمثل أعباء في المستقبل، وإذا لم نقلل عجز الموازنة الذي يعني الفرق بين المتاح والمصروفات، فسنضطر إلى الاستدانة، وسيأكل الدين وفائدته قدرتنا".

■ "ستاندرد آند بورز" ترفع تصنيف السعودية إلى مرتبة السوق الناشئة



آراء المستثمرين حول عما إذا كان يجب رفع تصنيف السعودية، وما إذا كان هذا يجب أن يجري دفعة واحدة أم على مراحل، وما إذا كان التغيير يجب أن

يكون في وقت قريب ربما في أيلول من العام الجاري أو في 2019 أو في وقت لاحق.

وتقدر "ستاندرد آند بورز داو جونز" أن وزن السعودية سيكون 2.57 في المئة في نهاية المطاف على مؤشرها للسوق الناشئة.

كشفت وكالة "ستاندرد آند بورز داو جونز" لمؤشرات الأسواق عن إجراء مشاورات مع المستثمرين بشأن رفع تصنيف المملكة العربية السعودية إلى مرتبة السوق الناشئة، وذلك في مؤشر جديد على تنامي الاهتمام بالمملكة بين مديري الصناديق العالمية.

وتدرس "ستاندرد آند بورز داو جونز" رفع تصنيف السعودية منذ عدة سنوات لكنها اتخذت قرارا سلبيا في هذا الشأن العام الماضي بسبب قيود دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق، مع الإشارة إلى أن السعودية مصنفة حاليا عند "دولة ذات وضع منفرد".

وأعلنت الوكالة أنه بعد إجراء المملكة العربية السعودية إصلاحات هامة مثل تخفيف متطلبات الترخيص للاستثمار الأجنبي في الأسهم وتغييرات في قواعد الحفظ، شرعت شركة مؤشرات الأسواق في جمع

■ ارتفاع العجز التجاري المغربي 12 في المئة



إلى 39.7 مليار درهم، وزيادة بنسبة 10% في السلع الاستهلاكية التامة الصنع إلى 35.5 مليار درهم، وزيادة 9.5% في منتجات الطاقة إلى 24.7 مليار درهم وارتفاع الواردات الغذائية بنسبة 3.8% إلى نحو 17 مليار درهم.

كشفت الهيئة المنظمة للصراف الأجنبي في المغرب عن ارتفاع العجز التجاري للمملكة بنسبة 12 في المئة إلى 66.1 مليار درهم (ما يعادل 7 مليارات دولار) في الأشهر الأربعة الأولى من 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وأظهرت بيانات مكتب الصرف المغربي زيادة العجز من 59 مليار درهم في الأشهر الأربعة الأولى من 2017 مع نمو الواردات بنسبة 9.2% إلى نحو 159 مليار درهم، في حين زادت الصادرات 7.2% إلى نحو 93 مليار درهم من 86 مليار درهم.

وبحسب البيانات زادت واردات المعدات بنسبة 13.5% لتصل

■ "النقد الدولي": الاقتصاد البحريني الأسرع نموًا خليجيا



مطار البحرين الدولي، على جانب زيادة أسطول الطائرات ورحلات الناقل الوطني "طيران الخليج". وكانت نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 160% في 2017 وسجلت رقما قياسيا عند 733 مليون دولار وهي تدفقات من شأنها خلق 2800 وظيفة خلال ثلاث سنوات.

أعلن صندوق النقد الدولي عن أن اقتصاد البحرين سيزل الاقتصاد الأسرع نموًا بين دول مجلس التعاون الخليجي في 2018، بعد أن نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 3.19 في المئة العام الماضي مع نمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 5 في المئة.

وأظهرت بيانات مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، توسع قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 9.5% في عام 2017، وارتفاع إجمالي نفقات الزوار إلى البحرين بنحو 9% وزيادة متوسط مدة الإقامة. كما نمت أعداد السياح إلى 3.1 مليون سائح بالربع الأول من العام الحالي، بزيادة نسبتها 11.4%، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق مع زيادة في مجموع الإنفاق السياحي بنسبة 30 في المئة. وتهدف البحرين لتنفيذ مشاريع عدة منها بناء 15 فندقا قيد الإنشاء باستثمارات تفوق 10 مليارات دولار، بجانب مشاريع توسعة في

■ الاقتصاد التونسي ينمو 2.5% في الربع الأول 2018



الغذائية بنسبة لا تقل عن 112.1 في المائة. وكانت الحكومة التونسية قد اعتبرت السنة الحالية "سنة الإقلاع الاقتصادي"، ومهدت لهذا الإقلاع من خلال سن مجموعة من القوانين المساعدة على حفز الاستثمار ودفع مشاريع التنمية، وذلك على غرار قانون جديد للاستثمار وقانون للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تمكن الاقتصاد التونسي من تحقيق معدل نمو بلغ 2.5 في المئة خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري، بزيادة بلغت 0.6 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي سجل فيها 1.9 في المائة، بدعم من قطاعي الزراعة والخدمات.

ونما القطاع الزراعي في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 11.9 في المائة، ارتفاعا من 2.5 في المائة قبل عام، بينما تسارع نمو قطاع الخدمات إلى 3.3 في المائة من نحو 0.6 في المائة. ويمثل هذا النشاط الاقتصادي وحده ما لا يقل عن 45 في المائة من حجم الاقتصاد التونسي.

وتستهدف تونس تحقيق نمو بنسبة 3 في المائة في عام 2018، ارتفاعا من 1.9 في المائة في 2017. حيث ساهم الميزان التجاري الغذائي في تحقيق هذه النسبة الإيجابية من النمو الاقتصادي، إذ إنه تمكن من تسجيل فائض، ومكن من تغطية الصادرات للواردات

■ المركزي الليبي يحظر التعامل بالعملات الافتراضية



"بيتكوين" و "إيثريوم"، إذ سجلت أسعارهما صعوداً، حيث وصلت خلال العام الماضي 2017، لأكثر من 20 ضعفاً، بالنسبة إلى "بيتكوين" ولامست 20 ألف دولار، قبل تراجعها بنحو حاد. تجدر الإشارة إلى أن "بيتكوين" هي عملة افتراضية مشفرة، لا تملك رقما مسلسلاً ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية، كالعملات التقليدية حول العالم، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت، من دون وجود فيزيائي لها.

حظر البنك المركزي الليبي، التعامل بالعملات الافتراضية مثل "بيتكوين" و "إيثريوم" وغيرها، محذرا المواطنين من المخاطر الأمنية والاقتصادية لتداول هذه العملات، وذلك بعد أن شهدت هذه المعاملات انتشاراً في الآونة الأخيرة في العاصمة الليبية طرابلس. وأعلن البنك المركزي عن أن العملات الافتراضية مثل الـ "بيتكوين" ونحوها غير قانونية في ليبيا ولا توجد أي حماية قانونية للمتعاملين بها، مبينا أن هناك مخاطر من استخدامها في القيام بأنشطة إجرامية ومخالفة للقوانين مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتعرض العملات الإلكترونية في أغلب الدول إلى قيود من السلطات النقدية، بسبب تقلباتها الشديدة والمضاربة عليها واستغلالها في أنشطة غير مشروعة. ويتداول حول العالم الكثير من العملات الافتراضية الرقمية، وأشهرها